



Date	14 September 2026	14 سبتمبر 2026	التاريخ
Circular No.	MOET AML/002/2026	MOET AML/002/2026	رقم التعميم
Subject	Circular No. (2) of 2026 on Updating the List of High-Risk Countries (Black List) and Countries Subject to Increased Monitoring (Grey list) , and the Required Measures to Be Applied by Designated Non-Financial Businesses and Professions (DNFBPs) in Relation Thereto.	تعميم رقم (2) لسنة 2026 بشأن تحديث قائمة الدول عالية المخاطر (القائمة السوداء) والدول الخاضعة للمتابعة المعززة (القائمة الرمادية) ، والتدابير اللازمة المتعلقة بها على منشآت الأعمال والمهن غير المالية المحددة .	الموضوع
To	- Real estate brokers and agents. - Dealers of precious metals and precious stones. - Auditing or accounting firms. - Corporate services providers.	- الوسطاء والوكلاء العقاريين. - تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة. - شركات التدقيق أو المحاسبة. - مزودو خدمات الشركات.	إلى
Status / Supersession	supersedes and replaces MOET AML/001/2026	يلغي ويحل محل MOET AML/001/2026	الحالة / الإلغاء والاستبدال
Effective Date	This Circular shall come into effect as of the date of its issuance. All concerned Designated Non-Financial Businesses and Professions (DNFBPs) shall take the necessary actions and measures to ensure compliance with its requirements as of the date of issuance.	يسري هذا التعميم اعتباراً من تاريخ صدوره، وعلى جميع منشآت الأعمال والمهن غير المالية المحددة المعنية اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لضمان الامتثال لمتطلباته اعتباراً من تاريخه.	تاريخ السريان

Reference to article 14 Federal Decree by Law No. (10) of 2025 Regarding Anti-Money Laundering, and Combating the Financing of Terrorism and Proliferation Financing

بالإشارة الى المادة 14 من المرسوم بقانون اتحادي رقم 10 لسنة 2025 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح.

And with reference to Article 23 Cabinet Resolution No. (134) of 2025 Regarding the Executive Regulations of Federal Decree by Law No. (10) of 2025 Regarding Anti-Money Laundering, and Combating the Financing of Terrorism and Proliferation Financing , which states:

والمادة رقم 23 من قرار مجلس الوزراء رقم 134 لسنة 2025 في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم 10 لسنة 2025 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح والتي تنص على التالي:.

- Financial Institutions and DNFBPs shall apply enhanced due diligence measures in proportion to the degree of risk that may arise from business relationships or transactions with a natural or legal person from the countries that the Committee identifies as high risk or countries that suffer from weaknesses in AML/CFT systems.

- يجب على المنشآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة بالتناسب مع درجة المخاطر التي قد تنشأ من علاقات عمل أو عمليات مع شخص طبيعي أو اعتباري من الدول التي تحدها اللجنة بأنها عالية المخاطر أو الدول التي تعاني أوجه ضعف في أنظمة مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.



- 2- Financial institutions and DNFBPs shall apply countermeasures and any other measures requested by the Regulatory Authorities on their own or on the basis of what the Committee determines with regard to high risk countries (Black list) and countries that suffer from weaknesses in AML/CFT systems.
- 2- يجب على المنشآت المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة تطبيق التدابير المضادة وأي تدابير أخرى تطالبها الجهات الرقابية من تلقاء نفسها أو بناء على ما تحدده اللجنة فيما يتعلق بالدول عالية المخاطر (القائمة السوداء) والدول التي تعاني أوجه ضعف في أنظمة مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

And to Circular No. (1) of 2026 issued by the Ministry of Economy and Tourism regarding Update the list of High Risk Jurisdictions(Black List) subject to a Call for Action and list of Jurisdictions under Increased Monitoring (Grey list) , and update the counter-measures to be applied by Designated Non-Financial Business & Professions (DNFBPs).

والتعميم رقم (1) لسنة 2026 الصادر عن وزارة الاقتصاد والسياحة بشأن تحديث قائمة الدول عالية المخاطر (القائمة السوداء)، وقائمة الدول التي تخضع للمتابعة المعززة (القائمة الرمادية) ، وتحديث التدابير المضادة الواجب تطبيقها من قبل منشآت الأعمال والمهنة غير المالية المحددة.

All DNFBPs are required to verify and review the lists and information issued by the Financial Action Task Force (FATF) and the National Committee for Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism and Illegal Organizations, as amended and current at that time, on a regular basis, and shall take such lists and information into account when establishing and implementing the required countermeasures and/or enhanced due diligence measures, as appropriate, and proportionate to the level of risks. DNFBPs are also required to re-evaluate the implementation of due diligence measures consistent with the degree of risks, in respect of countries whose names have been removed from those lists by the FATF.

يجب على كافة منشآت الأعمال والمهنة غير المالية المحددة التحقق من القوائم والمعلومات المعلنة من قبل مجموعة العمل المالي (مجموعة فاتف) واللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتنظيمات غير المشروعة، حسبما يتم تعديلها وتكون سارية في ذلك الوقت، ومراجعتها بشكل منتظم، وأخذها في الاعتبار عند وضع وتطبيق التدابير المضادة وتدابير العناية الواجبة المعززة المطلوبة بحسب الأحوال وبما يتناسب مع مستوى المخاطر. كما يجب أن تقوم منشآت الأعمال والمهنة غير المالية المحددة بإعادة تقييم اتخاذ تدابير العناية الواجبة على نحو يتوافق مع درجة المخاطر فيما يتعلق بالدول التي تم حذف أسماءها من تلك القوائم من قبل مجموعة فاتف.

Enhanced Measures and Sanctions for Countries Listed as High-Risk Countries (Black List)

التدابير المعززة والعقوبات للدول المدرجة ضمن "الدول عالية المخاطر (القائمة السوداء)"

1- Enhanced Due Diligence Measures:

All Financial Businesses and Professions (DNFBPs), and shall apply enhanced due diligence measures to all business relationships and transactions involving jurisdictions on the Blacklist. This includes transactions with natural persons, legal entities, and those acting on their behalf.

1 - تدابير العناية الواجبة المعززة:

يتعين على كافة منشآت الأعمال والمهنة غير المالية المحددة تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة على جميع العلاقات والمعاملات التجارية التي تشمل الدول المدرجة على القائمة السوداء. بما في ذلك المعاملات مع الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين واي شخص يتصرف نيابة عنهم.

2- Internal Reporting and Suspicious Transaction Reporting:

2 - الإبلاغ الداخلي والتقارير المتعلقة بالمعاملات المشبوهة:

- All DNFBPs, must comply with internal reporting mechanisms for monitoring transactions and activities related to jurisdictions on the Blacklist.

- يجب على كافة منشآت الأعمال والمهنة غير المالية المحددة الالتزام بأنظمة الإبلاغ الداخلي لمراقبة المعاملات والأنشطة المرتبطة بالدول المدرجة على قائمة السوداء.
- كما يتعين عليهم تقديم تقارير المعاملات المشبوهة الى وحدة المعاملات المالية عند الضرورة باستخدام النظام الإلكتروني للإبلاغ عن غسل الأموال المتعلقة بتقارير الدول عالية المخاطر (القائمة السوداء) وأنشطة الدول عالية المخاطر (القائمة السوداء).

- They must submit Suspicious Transaction Reports (STRs) to the Financial Intelligence



Unit (FIU) when necessary, using the existing GoAML templates for High-Risk Jurisdiction and High-Risk Jurisdiction Activity reports.

3-Prohibition on Third-Party Reliance:

All DNFBPs, are prohibited from relying on third parties located in jurisdictions on the Black List to perform customer due diligence procedures

3 - حظر الاعتماد على أطراف ثالثة:

يحظر على كافة منشآت الأعمال والمهنة غير المالية المحددة الاعتماد على أطراف ثالثة موجودة في الدول المدرجة على قائمة السوداء لتنفيذ إجراءات العناية الواجبة للعملاء.

4-Compliance with Targeted Financial Sanctions (TFS):

- All DNFBPs are required to comply with the targeted financial penalties in accordance with targeted financial sanctions (TFS) in

accordance with United Nations Security Council resolutions and Cabinet Decision No. (74) of 2020.

- This ensures the protection of the UAE's financial and non-financial sectors from money laundering, terrorist financing, and the financing of the proliferation of weapons of mass destruction.

4 - الامتثال للعقوبات المالية المستهدفة:

- على المنشآت من الأعمال والمهنة غير المالية المحددة بضرورة الالتزام بالعقوبات المالية المستهدفة وذلك وفقا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وقرار مجلس الوزراء رقم (74) لسنة 2020.
- يضمن ذلك حماية القطاعات الغير مالية في الدولة من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

5- Enforcement and Legal Consequences:

The Ministry of Economy also warns all designated non-financial businesses and professions, including executives and senior management, that administrative penalties will be imposed if they fail to implement the measures contained in this resolution.

كما تنوه وزارة الاقتصاد جميع المنشآت من الأعمال والمهنة غير المالية المحددة، بما في ذلك المسؤولين التنفيذيين والإدارة العليا، في حال عدم تنفيذ التدابير الواردة في هذا القرار سيتم توقيع الجزاءات الادارية بشأنه.



Countries Under Increased Monitoring & Counter Measures (Gray List) :

<https://www.fatf-gafi.org/en/publications/High-risk-and-other-monitored-jurisdictions/increased-monitoring-june-2026.html>

رابط الدول الخاضعة للمتابعة المعززة (القائمة الرمادية)

<https://www.fatf-gafi.org/en/publications/High-risk-and-other-monitored-jurisdictions/increased-monitoring-june-2026.html>

High Risk Countries & Counter Measures (Black List) :

<https://www.fatf-gafi.org/en/publications/High-risk-and-other-monitored-jurisdictions/call-for-action-june-2026.html>

رابط الدول عالية المخاطر (القائمة السوداء) :

<https://www.fatf-gafi.org/en/publications/High-risk-and-other-monitored-jurisdictions/call-for-action-june-2026.html>

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

Yours faithfully

المستشار / سالم احمد الطنيجي
مدير إدارة مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

Counselor / Salem Ahmed Alteneiji

Director of Anti-Money Laundering and Terrorist Financing Department